

المستخلص

هنالك عدد من التحديات الاقتصادية واجتماعية وسياسية تواجه النمو الناتج المحلي الاجمالي هذه التحديات لانجد لها مكانه لدى المخطط السياسي لذلك من اجل ذلك تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها لابد من اصلاح الموازنة العامة واعادة بنائها على اسس علمية ومنهجية يزيد من فاعليتها على تحقيق النمو الناتج المحلي الاجمالي وتهدف هذه الدراسة الى تقويم دور الموازنة العامة في تحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي ولاجل ذلك تناولنا تطور الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٠ الى ٢٠١٣ وايضاً تطور الناتج المحلي الاجمالي وايضاً الى معدلات التضخم والبطالة وان الموازنة العراقية تعاني من عنصر ٢٠٠٣ الى ٢٠١٢ غير متواصل ومستمر وهنالك العديد من الاسباب التي ادت الى عجز مقدمتها الاحتلال هيكل الانفاق العام والايادات العامة ايضاً عدم الاستقرار السياسي والامني كان لما انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية البشرية في العراق بسبب الانخفاضات في نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب الحروب وهنالك علامة واضحة ما بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي فأصلاح الموازنة العامة انفاقاً وايراد واعداداً وتنفيذاً يؤدي الى التسريع في عملية التنمية والعكس صحيح يوصي الباحث بقيام مخطط الموازنة باتباع المنهج العلمي في بناء الموازنة العامة التأكيد على العمل من اجل توسيع الاقتصاد العراقي وزيادة المساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي